

خلق المزيد من فرص العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري

في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023، انضم 33 بلداً إلى الملتقى الوزاري لرأس المال البشري الذي تم عقده خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي لمناقشة كيفية توفير فرص عمل جيدة للناس، وتمكين رواد الأعمال من الابتكار وتحفيز نمو فرص العمل.

وقام وزراء المالية والموازنة والتخطيط من كل من مصر وباراغواي وبلجيكا وباكستان وجيبوتي وفيجي وكينيا بعرض تجارب بلدانهم خلال المناقشات. كما انضمت وزيرة المالية الإندونيسية في حوار لاختتام هذه المناقشات. وقادت أنا بيردي، المديرية المنتدبة لشؤون العمليات بالبنك الدولي، المناقشة الافتتاحية بشأن السياسات العامة، وترأست مامتا مورثي، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية هذه الفعالية وأدارت المناقشة الثانية للسياسات العامة والحوار الختامي.

التوصيات الرئيسية

إن تزويد الناس بالمعارف الفنية اللازمة ليصبحوا من رواد الأعمال يمكنهم من إطلاق وإدارة مشروعات تعمل على خلق فرص عمل لأنفسهم وللآخرين.

• يمكن للحكومات إعطاء الأولوية للبرامج الخاصة بأصحاب المشروعات متناهية الصغر الذين غالباً ما يتم استبعادهم من فرص الأعمال وإقامة المشروعات من خلال مبادرات مثل الشمول المالي وشبكات الأمان الاجتماعي. كما يمكنها أيضاً توسيع برامج تنمية مهارات ريادة الأعمال والاستثمار في البحوث والتطوير لإفادة رواد الأعمال عبر مختلف التخصصات.

• يمكن لمجموعة البنك الدولي بناء برامج شاملة لريادة الأعمال، وتبادل المعارف بشأن التغطية الصحية الشاملة وغيرها من الأدوات التي تساعد رواد الأعمال على إدارة المخاطر، والاستفادة من الشراكات التعليمية من أجل تحقيق الابتكارات وإيجاد فرص العمل.

يسمح توفير فرص عمل للإشخاص الأصحاء والمهرة والمبدعين توظيف رأس مالهم البشري في بناء حياة أفضل.

• يمكن للحكومات مساعدة النساء والشباب في التغلب على المعوقات التي تحول دون الحصول على فرص عمل، وتشجيع الشركات على رفع مهارات القوى العاملة وإعادة تدريبها على مهارات جديدة من خلال التدريب الفني والتعلم أثناء العمل، والاندماج والتكامل مع أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

• يمكن لمجموعة البنك الدولي مساندة البلدان في إطلاق برامج لفرص العمل الشاملة وإصلاح وتطوير أنظمة التعليم والتدريب لتلبية المهارات التي يطلبها أصحاب العمل حالياً ومستقبلاً.



البشري، لأننا ذلك من زيادة الإنتاجية والدخل على مستوى العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف. واختتمت حديثها بثلاثة مجالات ذات أولوية من خلالها يقوم البنك الدولي بتوفير فرص عمل للناس ألا وهي: الحد من المعوقات أمام النساء والشباب؛ وإعداد الناس لعالم العمل المتغير؛ ومساعدة الناس على الانتقال إلى حيث توجد فرص بالفعل.

وأكدت **الوزيرة رانيا المشاط من مصر** أن مساعدة المزيد من النساء والشباب على النجاح في سوق العمل يتطلب توسيع نطاق برامج التدريب المهني وتكييفها وفق متطلبات سوق العمل، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي. وأشارت أيضاً إلى أن **مراجعات الإنفاق العام** يمكن أن تحدد فجوات رأس المال البشري للبلدان وتعالجها. وأشارت إلى شراكات محددة بين مصر والبنك الدولي للاستثمار في البشر من أجل توفير المزيد من فرص العمل، حيث سلطت الضوء على **تقرير صدر مؤخراً مع توصيات بشأن تحقيق العائد الديموغرافي**؛ وابتكارات مثل **التعليم الرقمي في إطار نظام التعليم الجديد 2.0**؛ ودعم **نظام التأمين الصحي الشامل في مصر**؛ و**برامج تمكين المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية**.

كلمات الترحيب

افتتحت **مامتا مورثي، نائبة رئيس البنك الدولي**، الفعالية بالاحتفال بمرور 5 سنوات على إنشاء شبكة مشروع رأس المال البشري. كما رحبت بالبلدان المنضمة مؤخراً إلى الشبكة، وهي **موزمبيق والبرازيل وبيجي وبلجيكا**، ليبلغ مجموع عدد البلدان الأعضاء 91 بلداً. ثم قامت السيدة مورثي بعرض محوري تركيز الجلستين.

الجلسة الأولى: توفير فرص عمل للناس

أكدت **آنا بيردي، المديرية المنتدبة لشؤون العمليات بالبنك الدولي**، على التحدي الذي يواجه البلدان النامية لتوفير فرص العمل، والتي بحاجة إلى خلق مليار فرصة عمل جديدة بحلول عام 2050. وأشارت إلى أنه لو تمتع كل طفل في بلد نام بكامل الصحة والتغذية والتعليم، لأننا ذلك من مضاعفة الإنتاجية والدخل في المستقبل. كما أوضحت أنه لو كان هناك أيضاً المزيد من الناس الذين يعملون في وظائف تحقق أقصى استفادة من رأسمالهم

أشارت **مامتا مورثي**، بصفتها رئيسة ومديرة الجلسة الثانية، إلى محاور مشتركة بين مختلف تجارب البلدان، وشددت على أهمية تنمية المهارات والمبادرات الرامية إلى توفير فرص عمل للنساء. من خلال تركيزها على ريادة الأعمال، ميزت بين أصحاب المشروعات متناهية الصغر الذين يعملون لحسابهم الخاص، وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين الشركات الأكبر التي تنمو وتزدهر بالابتكار. وأشارت أيضاً إلى أن البنك الدولي يساند رواد الأعمال الفقراء من خلال **الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي**، وفي الوقت نفسه تقوم **مراكز التميز في التعليم العالي في أفريقيا** بتدريب الجيل القادم من العلماء والمعلمين في أفريقيا على الابتكارات والوظائف.

وأشار **كازم نياز**، أمين الشؤون الاقتصادية في **باكستان**، إلى أن ريادة الأعمال تتيح فرصاً هامة للنساء والشباب الذين يواجهون تحديات مثل القضايا الأمنية، وجائحة كورونا، والأحداث المناخية، وقيود الاقتصاد الكلي. وتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لباكستان في زيادة إنتاجية العمالة غير الرسمية من خلال تعزيز قدرة تلك العمالة على الحصول على التسهيلات الائتمانية، واكتساب المهارات وإدارة المخاطر. وفي عام 2019، أطلقت **باكستان البرنامج الوطني للخروج من دائرة الفقر** لتعبئة المجتمعات المحلية، والاستثمار في المهارات وسبل كسب العيش، وتحسين الشمول المالي لما يبلغ من 16 مليون أسرة معيشية. ومن خلال ربط هذا البرنامج ببرامج التغطية الصحية الشاملة، تأمل باكستان في تشجيع ريادة الأعمال.

وأوضح **الوزير فالدوفينوس من باراغواي** أنه في إطار مواجهة الصدمات الأخيرة والأوضاع الاقتصادية المعاكسة، تعمل **باراغواي** على تعزيز مهارات القوة العاملة وجذب الاستثمارات للوظائف التي يمكن للناس القيام بها من خلال التدريب حتى وإن كانوا غير حاصلين على قدر من التعليم الرسمي. وعلى وجه الخصوص، فقد خلق قطاع الصناعات التجميعية 22 ألف فرصة عمل جديدة في باراغواي، 70% منها تقريباً للنساء. وبالإضافة إلى حجم فرص العمل، أشار الوزير إلى أن للوظائف في قطاع الصناعات التجميعية أثراً اجتماعياً يتمثل في توظيف ذوي الفرص المحدودة وتوفير الوصول إلى أنظمة المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي.

وتحدثت **الوزيرة غينيز من بلجيكا** عن التحديات التي تواجه العمل المنتج واللائق للجميع، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء وانتشار العمالة غير الرسمية. وأكدت أنه يجب أن تشمل الحلول إقامة شراكات بين كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وذكرت أيضاً أن بلجيكا تعطي الأولوية للتعليم والمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل لائقة بناءً على خبرة واسعة في سياقات الأوضاع الهشة.

الجلسة الثانية: إعداد رواد الأعمال والاستثمار في الابتكار



وتعزيز الإنتاجية وتحقيق التحول المرجو في النشاط الاقتصادي. وفي إطار أجندة التحول الاقتصادي من القاعدة إلى القمة، فلدى كينيا أولويتان: (1) تخصيص موارد كافية للتعليم والصحة وجذب التحويلات النقدية؛ (2) طرح صندوق للشمول المالي. ويعد الربط بالاقتصاد الرقمي العالمي وسيلة أخرى تستخدمها كينيا لزيادة فرص العمل، لا سيما للشباب من خلال مبادرات مثل برنامج جيتوم لاكتساب المهارات الرقمية وتوفير الخدمات والفرص الرقمية. كما أشار ندونجو إلى شراكات كينيا مع البنك الدولي بما في ذلك منهج التعليم القائم على تطوير الكفاءات وبرنامج الفرص الوطنية للشباب نحو التقدم.

محادثة بين نائبة رئيس البنك الدولي مورثي، والوزيرة إندراواتي

وفي نهاية الفعالية، تحدثت السيدة مورثي عن الملتقى مع الوزيرة الإندونيسية إندراواتي، والتي كانت إحدى المشاركين في إطلاق شبكة مشروع رأس المال البشري قبل خمس سنوات.

وفي البداية، وجهت السيدة مورثي سؤالاً للوزيرة إندراواتي عن كيفية دعم توفير فرص العمل وزيادة الأعمال للمرأة، حيث أجابت الوزيرة إندراواتي مشددة على أهمية رأس المال البشري لزيادة الإنتاجية والقضاء على الفقر، لا سيما

واستعرض الوزير الجيبوتي دواليه برامج جيبوتي لتطوير أسواق العمل الإقليمية التي تدرك أهمية الهجرة وتستفيد من موقعها الجغرافي. كما أشار إلى العدد الكبير من الشباب في جيبوتي، الذين عانوا من آثار غير متناسبة من صدمات مثل جائحة كورونا، وإن كان ذلك قد حمل في طياته بعض الفرص. كذلك أوضح أن جيبوتي تشجع تنمية القطاع الخاص وزيادة الأعمال بين الشباب. بالإضافة إلى ذلك، سلط الوزير الجيبوتي الضوء على المبادرات المتنوعة للاستثمار في خلق فرص العمل مثل التدريب المهني وغيره من خدمات تنمية الأعمال التجارية للشباب، ودعم المشروعات متناهية الصغر، وتحسين خدمات ومهارات التكنولوجيا الرقمية.

وإطار طرحه لموضوع حركة العمالة الدولية، قام براساد نائب رئيس الوزراء في فيجي، بتسليط الضوء على شراكة فيجي مع القطاع الخاص لمعالجة نقص المهارات الناجم عن الهجرة، حيث أشار إلى أن فيجي تستثمر في التعليم والتدريب الفني والمهني في المدارس الثانوية والكليات والمعاهد الخاصة لتوفير المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل في فيجي وخارجها، لا سيما، في أستراليا ونيوزيلندا. وأخيراً، أوضح أن فيجي تهدف إلى دعم المهاجرين لتطوير مهاراتهم في الخارج، كما أصدرت مؤخراً تشريعات تمكنهم من الاستثمار في برامج مدخرات عند عودتهم إلى بلدهم.

وأوضح ندونجو، أمين مجلس الوزراء الكيني، أن كينيا ملتزمة بالبحوث والتطوير والابتكار لخلق فرص عمل



وبعد ذلك طلبت الوزيرة إندراواتي من السيدة مورثي أن تستعرض تطور شبكة مشروع رأس المال البشري وكيف يدعم البنك الدولي أولويات البلدان. وفي هذا الإطار، فقد أشادت السيدة مورثي بنجاح الشبكة في طرح رأس المال البشري في مناقشات السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي. وأشارت بعد ذلك إلى التوسع الذي تم في نطاق الشبكة لتشمل نحو نصف البلدان الأعضاء في البنك الدولي، مما ينم عن قيمتها وأن المشاركة لا تقتصر على البلدان النامية والأسواق الناشئة فحسب. واختتمت حديثها بتسليط الضوء على تبادل المعارف بشأن خبرات البلدان والتعلم من بعضها البعض بشأن قضايا مثل التقزم، والحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية، ومشاركة القطاع الخاص في استثمارات رأس المال البشري. واتفقت السيدة إندراواتي مع هذه النقاط، مشددة على ضرورة أن تستثمر البلدان في رأس المال البشري لتوفير فرص عمل كريمة.



بالنسبة للنساء. كما أكدت على أن مخصصات موازنة الدولة لرأس المال البشري تعد غاية في الأهمية للاستثمار في كل من النساء والرجال. وأشارت إلى قيام إندونيسيا باستخدام التحويلات النقدية لتشجيع الأسر على إرسال بناتها وأبنائهن إلى المدارس؛ وتطبيق برنامج بطاقات ما قبل الحصول على عمل لتوفير المساعدة الاجتماعية المؤقتة والتدريب من خلال القطاع الخاص للعمال التي فقدت وظائفها والباحثين عن عمل؛ كما قامت بتقديم برنامج للتسهيلات الائتمانية بالغة الصغر لمساعدة النساء على الوصول إلى خدمات التمويل والأسواق.

لمعرفة المزيد: يرجى مراجعة تسجيل جلسة النقاش العامة التي تم بثها مباشرة والتي عقدت في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مع متحدثين من بينهم السيدة/ أمل حسن، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة أوت سورس جلوبال، والسيدة/ باسمة عبد الرحمن، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة كيه إيه إس كيه KESK.

